Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (19): 30 Oct 2021
P: 117 - 136
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (19): 30 أكتوبر 2021 م
ص: 117 - 136

Commercial Corporates governance in view of challenges of the Corona pandemic in the Kingdom of Saudi Arabia

Ola Dhaifallah Ahmed Al-Ghamdi
College of Sharia and Regulations || Taif University || KSA

Abstract: The study aims at the effectiveness of governance in confronting the Corona pandemic on commercial companies and addressing the legal mechanisms of corporate governance in the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher also explains the legal adaptation of the Corona pandemic and the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in confronting the pandemic on the private sector. The study also shows the most important professional and ethical standards to improve performance within commercial companies to reduce corruption. The comparative analytical approach has been applied so that the researcher sheds light on the current situation in the Kingdom of Saudi Arabia to face the effects of the Corona pandemic within the framework of commercial companies governance in addition to comparing some experiences in some other countries. The most important results are that the commercial companies that applied principles of governance are the most capable of facing and overcoming pandemics and crises. The study concludes the most important recommendations, which are the development of a commercial companies governance system so that the articles of the system are binding on all commercial companies in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: corporate governance, challenges of the Corona pandemic, efforts of the Kingdom of Saudi Arabia.

حوكمة الشركات التجارية في ظل تحديات جائحة كورونا بالمملكة العربية السعودية

عُلا ضيف الله أحمد الغامدي
كلية الشريعة والأنظمة || جامعة الطائف || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الحوكمة في التصدي لجائحة كورونا على الشركات التجارية والتطرق إلى الآليات القانونية لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، كما أوضحنا التكييف القانوني لجائحة كورونا وجهود المملكة العربية السعودية في مواجهة الجائحة على القطاع الخاص، و أوضحت الدراسة أهم المعايير المهنية والأخلاقية لتحسين الأداء داخل الشركات التجارية للحد من الفساد، وقد تم تطبيق المنهج التحليلي المقارن بحيث يقوم البحث بإلقاء الضوء على الوضع الحالي في المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار جائحة كورونا في إطار حوكمة الشركات التجارية بالإضافة إلى مقارنة بعض التجارب في بعض الدول الأخرى، وكانت أهم النتائج أن الشركات التجارية المطبقة لمبادئ الحوكمة هي الاقدر على مواجهة الجوائح والأزمات والتغلب عليها، وخلصت الدراسة إلى أهم التوصيات وهي استحداث نظام لحوكمة الشركات التجارية بحيث تكون مواد النظام ملزمة لجميع الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات التجارية، تحديات جائحة كورونا، جهود المملكة العربية السعودية.

مقدمة.

شهد العالم في الأعوام الماضية العديد من التحولات والأزمات المالية وما ترتب عليها من انهيارات شركات كبرى بسبب الفساد الإداري والمالي وغياب الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وغيرها من الأسباب التي أدت إلى إفلاس وحل معظم هذه الشركات. لذلك ظهرت الحوكمة بأهداف سامية لمحاربة التظليل والفساد بشتى صوره لضمان استمرارية عمل الشركات بنزاهة ولتساهم في نموها وازدهارها وزيادة الإنتاجية بها، حتى تنهض باقتصاد الدول وتجذب الاستثمار الأجنبي إليها.

إن مفهوم الحوكمة بشكل عام هو إجراءات وتنظيمات وضعت لتوجيه وإدارة جميع الأعمال داخل الشركات وخارجها، والمحافظة على ممتلكات وأصول الشركات وجعل أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة في بيئة آمنة؛ بغرض تحقيق العدالة والشفافية ولمكافحة الفساد والتأكد من أن الشركات تعمل على تحقيق أهدافها بالشكل الصحيح. لذلك لابد من وجود قواعد وضوابط قانونية صارمة تنظم آليات عمل الشركات التجارية بصورة واضحة ودقيقة، ولتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح والمساءلة، حتى لا تصبح عرضة للانهيارات والتعثرات ولتكن مستعدة لمواجهة المخاطر بشتى صورها.

غير أن الحوكمة وما توصلت إليه من نتائج وآثار فعالة تتعرض إلى إحدى وأقوى التحديات في وقتنا الحالي، وهي جائحة كورونا التي تمر بها جميع دول العالم لما لها من تأثيرات اقتصادية وقانونية على جميع القطاعات، إذ أنها تسببت بتفاقم الأضرار في مختلف النواحي على الشركات التجارية؛ مما أوضح جوانب الضعف والخلل في إدارة معظم هذه الشركات. ترتيباً على ما تقدم سنتطرق في هذه الدراسة إلى معرفة الإطار العام لحوكمة الشركات التجارية وآلياتها القانونية وبيان التكييف القانوني لجائحة كورونا، كما سيتم توضيح أهم دواعي الحاجة إلى محاكم قضائية مختصة لقضايا الشركات التجارية والتطرق إلى معرفة أهم المعايير المهنية والأخلاقية للحد من الفساد، وتجدر الإشارة إلى جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا على القطاع الخاص والمحافظة على استدامة المنشآت والشركات التجارية وعلى مخرجاتها في ظل تحديات جائحة كورونا تحقيقاً لرؤية 2030.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان النطاق القانوني لحوكمة الشركات التجارية ومدى قدرتها على مواجهة جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية، لذلك تم تقسيم الأسئلة إلى قسمين:

1- الأسئلة الرئيسية:

1. ما الإطار القانوني لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى؟
2. ما مدى قدرة حوكمة الشركات التجارية على مواجهة آثار جائحة كورونا في ظل القوانين النظامية الموجودة في المملكة العربية السعودية حالياً؟
3. ما طبيعة الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية لمساعدة القطاع الخاص في ظل جائحة كورونا؟
4. هل جائحة كورونا قوة قاهرة أم ظرف طارئ؟

2- الأسئلة الفرعية:

1. ما مفهوم حوكمة الشركات التجارية؟
2. ما الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية؟
3. ما الأسباب التي تستدعي توافر محاكم مختصة لقضايا الشركات التجارية؟
4. ما أهم المعايير المهنية والأخلاقية لتحسين الأداء داخل الشركات التجارية للحد من الفساد؟

هذه الأسئلة هي ما سعت الدراسة للإجابة عليها وتقديمها للعاملين والباحثين في مجال حوكمة الشركات التجارية.

أهداف الدراسة:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة:

1. توضيح الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.
2. بيان ضرورة توافر محاكم قضائية مختصة لقضايا الشركات التجارية.
3. التكييف القانوني لجائحة كورونا بين الظروف الطارئة والقوة القاهرة.
4. استعراض جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا على القطاع الخاص.
5. إظهار مدى قدرة حوكمة الشركات التجارية في مواجهة جائحة كورونا.
6. وضع آلية قانونية محددة في التعامل مع جائحة كورونا في إطار حوكمة الشركات وما قد يشابها من ظروف أخرى وتغيرات اقتصادية قد يتعرض إليها العالم في السنوات المقبلة.
7. بيان أهم المعايير المهنية والأخلاقية لتحسين الأداء داخل الشركات التجارية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة لتكون عوناً للمنظمين والمختصين في قواعد حوكمة الشركات، واستحداث محاكم مختصة وأنظمة ذات كفاءة عالية؛ لضمان استمرارية عمل الشركات بنزاهة ولازدهار ونمو الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية 2030. لهذا برزت أهمية الدراسة القانونية بعنوان: (حوكمة الشركات التجارية في ظل تحديات جائحة كورونا بالمملكة العربية السعودية).

الدراسات السابقة:

استصعب العثور على أبحاث متخصصة في موضوع البحث الأمر الذي يجعل البحث يتميز بالحداثة وقد يقابله من عراقيل ومعوقات وهي ندرة المراجع المتوفرة في هذا المجال، خاصة إلى حداثة تأثيرات جائحة كورونا الحالية والتي يمر بها العالم الأن، ولكن وُجِدت بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع حوكمة الشركات بصورة مختلفة ومنها ما يلي:

- **إبراهيم صبري الارناؤوط**: "مدى إلزامية لائحة حوكمة الشركات السعودية"(دراسة مقارنة)، بحوث ومقالات، المصدر مجلة العلوم الإنسانية والإدارية جامعة المجمعة- مركز النشر والترجمة،2019م. بحث محكَّم، تناولت الدراسة التطور التاريخي لحوكمة الشركات وأسباب ظهورها، وأهم الضوابط التي تنتهجها هيئة السوق المالية في تطبيق القواعد القانونية للحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، غير أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى تأثير القوة القاهرة والمتغيرات الاقتصادية الطارئة التي قد يمر بها العالم وما قد يترتب عليه من تأثير على حوكمة الشركات؛ الأمر الذي يجعل أهمية هذا البحث هي التطبيق العملي على واقعة فعلية وتأثير قوة قاهرة متمثلة في جائحة كورونا على حوكمة الشركات.

منهج الدراسة:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي المقارن حيث يقوم هذا البحث بإلقاء الضوء على الوضع الحالي في المملكة العربية السعودية لمواجهة آثار جائحة كورونا في إطار حوكمة الشركات التجارية بالإضافة إلى التطرق لبعض التجارب في بعض الدول الأخرى.

خطة البحث: يتم دراسة هذا البحث من خلال:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق عرضه (المشكلة، الأسئلة، الأهداف، الدراسات السابقة، منهج الدراسة).
- **المبحث الأول**: الإطار العام لحوكمة الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية:
  - المطلب الأول/ الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية.
  - المطلب الثاني/ تداعيات الأزمات المالية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات التجارية
- **المبحث الثاني**: دور المملكة العربية السعودية في مواجهة تأثير جائحة كورونا على القطاع الخاص ومدى قدرة حوكمة الشركات التجارية على مواجهة الجائحة:
  - المطلب الأول/ التكييف القانوني لجائحة كورونا (كوفيد-19) بين الظروف الطارئة والقوة القاهرة.
  - المطلب الثاني/ جائحة كورونا وتأثيرها على الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.
- الخاتمة، خلاصة النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية

تمهيد

إن موضوع حوكمة الشركات من المواضيع المهمة والتي كثر الحديث عنها في الأعوام الماضية بعد الازمات المالية والاقتصادية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية. لكن الحوكمة ذاتها ليست جديدة فقد ارتبط وجودها بوجود الشركات كشخصية اعتبارية ذات مسؤولية محدودة وذمة مالية مستقلة وأسمى غايات وجود الحوكمة في الشركات هو الفصل بين الملكية والإدارة.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها القانونية ومدى إلزامية تطبيقها على الشركات التجارية وتداعيات الأزمات المالية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات التجارية ودواعي الحاجة إلى وجود محاكم مختصة لقضايا الشركات التجارية في التقسيم الآتي.

المطلب الأول: الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية

سوف يتم تقسم المطلب إلى فرعين نبين في الأول منها ماهية حوكمة الشركات ونبين في الفرع الثاني الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية على النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية حوكمة الشركات التجارية

أ- مفهوم حوكمة الشركات التجارية

اختلفت المصطلحات التي عرفت الحوكمة (Governance) وسنذكر منها ما يلي: الحوكمة: «هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها». (مركز أبوظبي للحوكمة، ١٤٣٩هـ، صفحة ٥).

وعرفها آخر: "«استراتيجية تتبناها المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسة وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية وبمنأى عن تسلط أي فرد فيها وكذلك بالقدر الذي لا يضرب مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة»". (أبوسليم، ٢٠١٠م، صفحة ٧).

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Co-Operation and Development-OECD) أنها: " «أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز ثقة المستثمر، والذي يتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، وحملة الأسهم بها، ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما أنها توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل تحقيق الأهداف، ومراقبة الأداء»". (المعتاز و بصفر، ١٤٣٠هـ، صفحة ٦). وعرفت هيئة السوق المالية السعودية حوكمة الشركات على أنها:"« قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال»" (هيئة السوق المالية، ٢٠٢١، صفحة ٨).

مما سبق ذكره من مفاهيم للحوكمة يمكن القول بأن حوكمة الشركات يقصد بها في هذا المطلب

« مجموعة من القواعد والقوانين التنظيمية التي تنظم الإجراءات الداخلية في الشركات التجارية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتراعي مصالح الأطراف ذات العلاقة، كما أنها تسعى لتحقيق الرقابة الفعَّالة الداخلية والخارجية على مجلس الإدارة، وتهدف في ذلك إلى تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة ومكافحة الفساد».

ب- أهمية حوكمة الشركات:

ظهرت أهمية حوكمة الشركات التجارية " بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 – 1998، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات، مثل شركة انرون (Enron) للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005" (التميمي، ١٤٣٣هـ، صفحة ٨).

حيث أن حوكمة الشركات تمثل أداة أساسية لتحسين الأداء، علاوة على تطوير التنمية في البلدان الديمقراطية التي تتبنى سياسة التوجة نحو السوق؛ إذ إن ممارسات الحوكمة الرشيدة تضمن نزاهة المعاملات المالية، ومن ثم تعزز سيادة القانون والحكم الديمقراطي. بل يمكن وصف حوكمة الشركات بأنها ترياق ضد الفساد؛ إذ إنها تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، وتمنع إساءة استخدام السلطة". (الماحي، 2009م، صفحة 17).

ج- مبادئ حوكمة الشركات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ " وخلصت إلى وضع ستة مبادئ رئيسية، يُعتبر أولها إطاراً عاماً وضرورياً لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى. وهي على النحو التالي:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

من أهم العناصر التي يجب توافرها في أي دولة ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة ويعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال، ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية للازمة.

2- ضمان حقوق المساهمين وأبرز هذه الحقوق:

- ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم.
- إمكانية تحويل ملكية الأسهم.
- المشاركة في أرباح الشركة.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة.
- الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.

4- دور أصحاب المصالح:

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت". (مركز أبوظبي للحوكمة، ١٤٣٩هـ، صفحة ١٦ ١٨).

5- الإفصاح والشفافية:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم ضمان التوجية والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين" (أبوسليم، ٢٠١٠م، صفحة ٨).

الفرع الثاني: الآليات القانونية لحوكمة الشركات ومدى إلزامية تطبيقها على الشركات التجارية

بعد التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومعرفة أهميتها ومبادئها الرئيسية يمكن القول بأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح إجراءً هاماً على كافة الشركات التجارية في الوقت الراهن، فما هي الآليات القانونية للحوكمة وما مدى إلزامية تطبيقها على الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية والدول الأخرى؟ سوف تكون الإجابة عليه في الآتي:

أولاً: الآليات القانونية لحوكمة الشركات التجارية

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها: " عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تسعى نحو حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، من خلال التطبيق السليم لمبادئها العامة، وإحكام الرقابة على الأداء الفعلي لتلك الشركات". (غنيمي، ٢٠١٣م، صفحة ١٢٢).

ويمكن تقسيم الآليات القانونية لحوكمة الشركات إلى قسمين وهي على النحو التالي:

القسم الأول:" آليات داخلية هدفها تحقيق الرقابة على أداء الشركات وتشمل:

- إدارة مراجعة داخلية قوية وفعالة.
- لجنة مراجعة مستقلة تمارس مهامها بكفاءة.
- تطبيق نظام متطور في تكنولوجيا المعلومات بالشركة.
- التأكيد على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة المحلية والدولية.

القسم الثاني: آليات خارجية تؤدي دورها الرقابي والإشرافي على الشركة وتشمل:

- الهيئات والأجهزة الرقابية الحكومية على الشركات.
- المراجع الخارجي لحسابات الشركة.
- الجمعية العامة للمساهمين بالشركة." (غنيمي، ٢٠١٣م، صفحة ١٢٣).

وترى الباحثة أن تفعيل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على الشركات التجارية يحقق مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة، ويزيد ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركات حيث أن ذلك يحافظ على حقوقهم.

كما أنه يحد من الفساد الإداري والمالي وتلاعب مجلس الإدارة بالأرباح، وأيضا يساهم تفعيل آليات الحوكمة في مواجهة الأزمات والانهيارات المالية.

ثانياً: مدى إلزامية تطبيق حوكمة الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية:

إن لكل دولة من الدول العربية أسلوب خاص يميزها عن غيرها في التعامل مع موضوع حوكمة الشركات، ولكنهم اجمعوا على وضع قواعد وإجراءات تكفل الحوكمة الرشيدة للشركات والمحافظة على حقوق المساهمين والمستثمرين فيها.

ولكن السؤال هل جميع الشركات التجارية ملزمة في تطبيق الحوكمة؟ أم أن الإلزامية مقتصرة على الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق؟ ولمعرفة ذلك نستعرض بعض النماذج:

أ- الإمارات العربية المتحدة:

" أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية القرار رقم 32 لسنة2007م بشأن ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي، ويتألف هذا القرار من (15) مادة تتناول في مجملها الأطر القانونية والمؤسسية لحوكمة الشركات". (العيش، ٢٠١٦، صفحة ٨).

وفي تاريخ 2020/2/1م أصدر رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار رقم (3/ر.م) بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وكان مشتملاً على (82) مادة مبيناً مفاهيم العضويات والجهات المخولة بالإشراف على الشركات المدرجة، كما أضاف عدد من اللجان منبثقة من مجلس الإدارة وموضحاً مهام كل لجنة، وأوضح الجزاءات على الشركات المخالفة لذلك، وهي إلزامية على الشركات المساهمة العامة المدرجة.

ب- جمهورية مصر العربية:

" تمثلت استجابتها التشريعية الأولى في قرار وزير الاستثمار رقم 332لسنة 2005م بشأن إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، هذه القواعد والمعايير كانت متناغمة بشكل كبير مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أعقب ذلك بسنة واحدة صدور قرار آخر باعتماد دليل مبادئ حوكمة الشركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، وكان الهدف من إصدار هذا الدليل هو تحرير قطاع الأعمال العام من أي قيود قد تعوق

قدرته على المنافسة مع القطاع الخاص، وضمان نجاح الشركات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية طالما بقيت ملكيتها في حوزة الدولة.

وفي نوفمبر2006م اعتمدت الهيئة العامة لسوق المال المصري مشروعاً للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، ثم في عام 2007م أصدرت الهيئة قراراً آخر بشأن إصدار دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة". (العيش، ٢٠١٦، صفحة ٧).

وفي تاريخ 7/26/ 2016م أصدر مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية الدليل المصري لحوكمة الشركات بموجب القرار رقم (٨٤) وقد اشتمل على (٤) أبواب.

"حيث أنه يعد أول تحديث متكامل منذ عام 2005م يستهدف أن يقدم الإرشاد بأفضل ما هو معمول به في مجالات الحوكمة وتطبيقات الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة التي تطبقه، وآثر المركز أن يتصف هذا الدليل بالعمومية بما يتيح اختيار ما يناسب الشركات المختلفة سواء كانت خاصة أو عامة". (سامي، ٢٠١٦م، صفحة ٢).

بعد استعراض النموذجين السابقين نجد أن المملكة العربية السعودية لها دور فعّال في حوكمة الشركات وهو يظهر على النحو التالي:

ج- المملكة العربية السعودية:

"إن التنظيم القانوني الذي يحكم حوكمة الشركات في المملكة هو هيئة السوق المالية". (الارناؤوط، ٢٠١٩م، صفحة ١٣).

ووفقاً للمادة (66) من نظام سوق المالية صدرت أول لائحة لحوكمة الشركات بموجب القرار الصادر عن هيئة السوق المالية رقم 1-122-2006 بتاريخ 2006/11/12م، وكانت مشتملة على (19) مادة، ويتبين لمن يستعرض نصوص اللائحة أنها تخاطب الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية؛ بمعنى أنها لا تنطبق على الشركات المساهمة المغلقة والشركات الأخرى، "وأن هذه اللائحة قد بدأت لائحة استرشادية للشركات، ثم انتهت إلى لائحة إلزامية في أغلب أحكامها بموجب القرارات التي أصدرها مجلس السوق المالي السعودي؛ وذلك بهدف تكيف الشركات مع اللائحة، وتصويب وتعديل أعمالها بما ينسجم مع نصوص اللائحة". (الارناؤوط، ٢٠١٩م، صفحة ١٤).

بعد ذلك أصدرت هيئة السوق المالية لائحة حوكمة الشركات في حُلة جديدة بموجب القرار رقم 8 – 16 – 2017م وتاريخ١٤38/5/16هـ الموافق 2017/2/13م بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ١٤37/1/28هـ مكونة من (12) باباً و(98) مادة وملحق نموذج جدول مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، وتتميز اللائحة بأنها إلزامية في جميع موادها بينما المواد الاسترشادية يشار إليها بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنها "تتميز عن سابقتها بكونها أكثر إدراكاً لأهمية موضوع الحوكمة ولذلك جاءت اللائحة تفصيلية إلى حد بعيد، فالباب الأول في المادة الأولى قدم تعريفات دقيقة عن المفاهيم الكثيرة في اللائحة، ولعل أكبر عوائق تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات في المملكة هو فهم أنواع العضوية في مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة يتكون من تشكيل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وقد واجهت الشركات مشكلة في تطبيق اللائحة السابقة لعدم وضوح تفاصيل بهذا الشأن، ولكن اللائحة الجديدة قدمت شرحاً أكثر لمعنى الاستقلال ومعنى العضو غير التنفيذي، وقد اشترطت بوضوح أن تكون أغلبية المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن ثلث المجلس أو عضوين أيهما أكثر.

وفي هذا إشارة واضحة لتصحيح مشكلة عميقة في هياكل مجلس الإدارة في الشركات السعودية والممارسات الخاطئة التي وصلت في بعض الشركات إلى تغليب الأعضاء المستقلين ما شكل عقبة في إدارة الشركة أو عدم التطبيق

الصحيح لمفهوم الاستقلال، وقد أضافت اللائحة الجديدة لجنة إدارة المخاطر واسهبت في تفصيل أعمالها، وفي هذا إدراك من صانع القرار لأهمية دراسة وتحليل المخاطر في الشركات، وأن إضافة هذه اللجنة إلى لجان المجلس تعد بحق تطوراً مهماً في لائحة حوكمة الشركات في المملكة له آثاراً بعيدة المدى في سلامة الاقتصاد، وفي كل الأحوال فإن تطبيق اللائحة بجدية ومراقبة سلامة التطبيق سيمثل تحولاً أساسياً في إدارة الشركات المساهمة.". (الاقتصاد، ٢٠١٧م).

ونستخلص مما سبق أن الآليات القانونية لحوكمة الشركات تشكل دوراً هاماً في الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية على الشركات، وبعد التطرق إلى مدى إلزامية حوكمة الشركات أتضح أن دولتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الزمتا الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق بالتقيد في دليل حوكمة الشركات، واما دولة مصر العربية فكان دليل حوكمة الشركات استرشادياً لكافة أنواع الشركات داخل الدولة. وبصرف النظر عن مدى إلزامية الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة نجد أن المشرع أدرج قواعد حوكمة الشركات في مستوى أدنى من مرتبة القانون، وهو المستوى اللائحي وعلى ذلك يترتب نتائج هامة من الناحية القانونية.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمات المالية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات

تمهيد

إن الأزمات المالية العالمية كانت سبباً جوهرياً في تطوير وتحسين مبادئ حوكمة الشركات، حيث أنها كشفت عن الفضائح المالية والتلاعب من قِبل أعضاء مجلس الإدارة، وإصدار قوائم مالية مغلوطة بسبب ضعف الرقابة على تلك الشركات، نوضح في هذا المطلب مفهوم الأزمة المالية، وأسباب تداعياتها، ودور الدول والمنظمات لتطوير وتحسين مبادئ حوكمة الشركات، كما سنوضح أهم دواعي الحاجة إلى وجود محاكم مختصة بقضايا الشركات، في التقسيم الآتي:

الفرع الأول: أسباب تداعيات الازمة المالية والجهود الدولية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات

أولاً: تعريف الأزمة المالية:

لم يُجمع على مفهوم محدد للأزمة المالية ولكن عرفتها إحدى الدراسات بأنها: "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية (الفقاعة المالية)، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية". (أبوسليم، ٢٠١٠م، صفحة ٩).

ثانياً: أسباب تداعيات الأزمة المالية العالمية:

" ترجع بذور الأزمة المالية إلى الاختلال في نمو الأصول المالية بسبب ظهور التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو ما عبر عنه البعض بالانفجار المالي؛ حيث أنها ساعدت على فتح فرص الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم من ناحية، وفي نفس الوقت الذي زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للتدخل والترابط بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى. وفي هذه المعادلة بين الفرص والمخاطر مالت الكفة إلى ترجيح كفة المخاطر نتيجة ثلاث عوامل تكاتفت على إبراز وتعميق هذه المخاطر، وهي على النحو التالي:

- المبالغة في إصدار أصول المديونية.
- أزمة الرهون العقارية.
- نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية." (الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، ٢٠٠٨م، صفحة ٣).

"وبالرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الأزمة المالية العالمية بدأت منذ بداية النصف الثاني من عام 2008م، إلا أنه هناك دراسات أخرى أكدت أن البداية الحقيقية للأزمة المالية كانت في عام 2002م، حيث انهارت في ذلك الوقت شركة إنرون «Enron» وشركة ورلد كم «World-Com»، والتي كانت من أنجح الشركات العالمية في ذلك الوقت، ثم تبع ذلك انهيارات وإفلاس العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، مما أثار العديد من التساؤلات حول مدى فعالية مبادئ الحوكمة وسلامة آليات تطبيقها، وأثر ذلك على نوعية المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في القوائم المالية". (غنيمي، ٢٠١٣م، صفحة ١٣٠).

"وقد ذكرت إحدى الدراسات أنه نتيجة الأزمة المالية العالمية، طالبت حكومات الدول العربية أن تحاول تفادي تلك الأزمة من خلال القيام بعدة إجراءات منها:

- إصلاح الأنظمة والمعايير المحاسبية لتحقيق مزيد من الدقة والمصداقية والشفافية للقياس المحاسبي في الشركات.
- تطبيق نظم فعالة لحوكمة الشركات، وأن تلزم الشركات بتطبيق تلك النظم من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم ذلك بالدول المختلفة، للقضاء على الممارسات السلبية في الشركات، ومنع صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين كافة الأطراف الدائمة، وخاصة المستثمرين ومجلس الإدارة ورفع جودة الإشراف والرقابة المالية وغير المالية". (غنيمي، ٢٠١٣م، صفحة ١٣١).

ثالثاً: الجهود الدولية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها:

نستعرض بعض الجهود الدولية لتفعيل مبادئ وآليات حوكمة الشركات على سبيل المثال في الآتي:

- قانون ساربينز أوكسلي «Sarbanes-Oxley Act»:

صدر في الولايات المتحدة الأمريكية هذا القانون وقدمت هيئة الأوراق المالية والبورصة متطلبات جديدة لميثاق أخلاقيات المهنة التي تحكم عمل المدير المالي والرئيس التنفيذي، كما قُدمت مع قانون أوكسلي معايير أخرى تنطبق على أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين، وعليه طرحت هيئة الأوراق المالية والبورصة متطلبات على الإدارة للقيام بإنشاء نظام شامل للرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية، ويشمل التقرير السنوي للشركة على تقرير فاعلية الرقابة الداخلية؛ لتعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة ولحماية حقوق المساهمين والمستثمرين في الشركة". (النفيعي، ٢٠٢٠م).

- "تعديلات الاتحاد الدولي للمحاسبين «IFAC» في عام2009م:

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بإجراء العديد من التعديلات على معايير المراجعة الدولية «ISA» خلال عام 2009م، كوسيلة دفاع عن الاتهامات التي وجهت للمهنة باعتبارها أحد أسباب الأزمة المالية ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

1- معيار المراجعة الدولي رقم (200) الخاص بالاتصال مع المكلفين بالحوكمة. تم فيه التأكيد على ضرورة التزام المراجع بالمتطلبات الأخلاقية ومتطلبات الاستقلال الخاصة بمراجعة القوائم المالية، وإعداد وتوصيل تقرير إلى المسؤولين عن الحوكمة يفيد بأن أعضاء فريق المراجعة قد التزموا بالمعايير الأخلاقية المتعلقة بالاستقلال.

2- المعيار المحاسبي الدولي رقم (250) والخاص بمراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية، تم إجراء تعديلات على هذا المعيار تهدف إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات وزيادة دور المراجعين فيها، حيث أكدت هذه التعديلات على أن مسؤولية ضمان تشغيل عمليات الشركة بما يتفق مع القوانين والأنظمة تقع على إدارة الشركة وتحت إشراف الهيئات المسؤولة عن الحوكمة بها.

3- المعيار المحاسبي الدولي رقم (265) والخاص بالإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة، تم إصداره لمساعدة المراجع في تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وتوصيلها إلى المسؤولين عن الحوكمة، وفي نهاية عام2008م في أعقاب الأزمة المالية أصدر مجلس التقرير المالي الدستور الخاص بحوكمة الشركات بهدف تفعيل دور لجان المراجعة، وأكد على أن دور لجان المراجعة يجب أن يكون مكتوباً، بحيث يتضمن متابعة سلامة القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية، ومدى فعالية وظيفة المراجعة، وكذلك متابعة مدى استقلال المراجع الخارجي وفعالية عملية المراجعة". (غنيمي، ٢٠١٣م، الصفحات ١٣٤-١٣٥).

أما المنظمات الدولية والهيئات فقد بذلوا جهودهم لتدارك الأزمات المالية ومثالاً على ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعاونت مع الحكومات والقطاع الخاص بوضع حزمة من المعايير والتوجيهات لحوكمة الشركات، وأما لجنة بازل فإنها قد "أصدرت تقريراً عن تعزيز الحوكمة عام1999م على أثر الأزمة الأسيوية التي حدثت عام 1997م، ثم أصدرت نسخة معدلة في عام2005م، وفي فبراير2006م تم تحديثها على أثر انهيار العديد من الشركات والبنوك الأمريكية واشتملت على المبادئ الأساسية للحوكمة في البنوك". (غنيمي، ٢٠١٣م، صفحة ١٣٨).

وترى الباحثة أن الأزمات المالية العالمية كانت سبباً جوهرياً لتحريك الدول والمنظمات والهيئات العلمية لمعرفة أهمية حوكمة الشركات ولتطوير قواعدها، ولضمانة تفعيل مبادئ حوكمة الشركات وتطبيق آلياتها بالشكل السليم. ومما لا شك فيه أن الأزمات المالية أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث أنها جعلت الحكومات والهيئات العلمية والمنظمات الدولية يسلطون الضوء على الفجوات التي كانت متسببة في تفاقم الأزمات المالية آنذاك وبذلوا الجهود لمعالجتها، وقد حرصوا على تفعيل دور المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وتفعيل الرقابة على أعمال مجلس الإدارة ولكن لم تكن الإجراءات إلزامية التطبيق في الشركات ولم يفرض على من خالفها عقوبات صارمة.

الفرع الثاني: دواعي الحاجة إلى محاكم مختصة لقضايا الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية

إن انتفاء وجود محاكم مختصة لقضايا الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية سبباً أصيلاً في خضوع الشركات التجارية لاشتراط الشريك الأجنبي إخضاع العقد إلى القضاء الخارجي بدلاً عن القضاء الوطني، أو إضافة شرط العودة في حال الخلاف إلى القوانين الدولية، وسنوضح أهم دواعي الحاجة إلى محاكم مختصة لقضايا الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية في الآتي:

- العمل على سرعة الفصل في قضايا الشركات التجارية وتقصير أمد التقاضي": حيث أن المعاملات التجاري تقوم على اعتباري السرعة والائتمان.
- دعم الثقة لدى الجمهور في النظام القضائي التجاري القائم: حيث أن مخرجات الأحكام وكثرة ما يعاد منها منقوضاً ليبدأ نظر الدعوى من جديد، وهذا الحال لا شك أن له تأثيراً سلبياً يحمل البعض على ترك حقوقهم، لعدم قدرتهم على مجاراة هذه الفترات الزمنية الطويلة، أو اللجوء إلى التحاكم لدى دور التحكيم الدولية كما أن لذلك أثراً سيئاً على البيئة الاستثمارية في المملكة وطرد الاستثمارات الأجنبية التي تسعى الدولة لاستقطابها.

- إقامة الصلة بين القضاء التجاري وأعراف التجّار: كثير من المسائل التي يتصدى لها القاضي يكون مرجع الفصل فيها على الوجه الصحيح إلى أعراف التجار وما عليه عملهم، ولم يسبق أن كتب قاضٍ تجاري إلى أصحاب الخبرة لسؤالهم عن هذه الأمور، سواء في تفسير العقود أو الشروط فيها، أو في تحديد الالتزامات التي لا ينص عليها العقد ثم تكون محل نزاع بين طرفية أو نحو ذلك، وعلى النقيض من هذا المسلك نجد أن التجار في فرنسا هم الذين يتولّون وضع قوانينهم بأنفسهم.
- تنازع الاختصاص القضائي في المملكة في بعض الاحيان: الاختصاص القضائي التجاري متنازع الآن بين وزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد وهيئة سوق الأوراق المالية ووزارة المالية. فلم تستقل المحاكم التجارية حتى الآن بالشكل المناسب وحتى بعد بدء عمل المحاكم التجارية المتخصصة، فمازالت هناك لجان تمارس الفصل في أنواع من القضايا التجاري بطريقة مشتتة". (السبيعي، ٢٠١٩م، صفحة ٥٨).

ومثالاً على ذلك هيئة السوق المالية السعودية فهي دمجت السلطات الثلاث، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة الرقابية في هيئة واحدة، حيث أن في معظم الأحيان تتصدر الأخبار وجود مخالفات داخل الشركات لم تكشف عنها سوى «نزاهة»، وهذا مما لا شك فيه برهان على ضعف إمكانيات هيئة السوق المالية الرقابية.

وترى الباحثة أن تصنيف السوق في المملكة العربية السعودية متنوع ومتعدد من الشركات والمؤسسات، وهذا التنوع يوجب وجود نظام لضمان تطبيق حوكمة الشركات بكفاءة عالية، والواقع مختلف عن ذلك، فإن الشركات المساهمة المدرجة، تخضع لأنظمة هيئة السوق المالية بالإضافة إلى نظام الشركات الصادر من وزارة التجارة، وأما الشركات العائلية والمتوسطة وغير المدرجة تخضع لأنظمة التجارة من حيث نظام الشركات أو لائحة حوكمة الشركات غير المدرجة.

إن الواقع التجاري في المملكة العربية السعودية يثير التشتت وانعدام الثقة لدى الشركاء في الشركات التجارية وخصوصاً العنصر الأجنبي.

ونتيجة لذلك فإنه يجب إنشاء محاكم مختصة لما يثور من قضايا حول الشركات التجارية، وسن الأنظمة والتشريعات التي توضح آليات الفصل في حال نشوء نزاع داخل الشركات التجارية وبين الأطراف ذات العلاقة، كما أنه من الواجب على هيئة السوق المالية فصل السلطات الثلاث المنوطة بها؛ حتى تحقق نجاحاً وتقدماً في مجال حوكمة الشركات وسعياً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، في الأسواق المحلية وجذب الشركات التجارية والاستثمارات الدولية إلى الدخول لأكبر أسواق الشرق الأوسط من حيث القيمة والازدهار.

المبحث الثاني: دور المملكة العربية السعودية في مواجهة تأثير جائحة كورونا على القطاع الخاص ومدى قدرة حوكمة الشركات التجارية على مواجهة الجائحة

تمهيد

مما لا شك فيه أن الشركات التجارية تتأثر بالظروف المحيطة بها وقد يحدث هذا التأثير بسبب خارج عن إرادتها وتتمثل هذه الأسباب إما بالظروف الطارئة أو القوة القاهرة، ولمعرفة التكييف القانوني لهذه الجائحة سنوضح الفرق بين الظرف الطارئ والقوه القاهرة وتجدر الإشارة إلى جهود المملكة العربية السعودية في مساعدة القطاع الخاص لمواجهة الجائحة، وإبانة مدى قدرة حوكمة الشركات على التغلب لمثل هذه الجوائح، لذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول: التكييف القانوني لجائحة كورونا (كوفيد-19) بين الظروف الطارئة والقوة القاهرة

الفرع الأول: مفاهيم الظروف القاهرة والجوائح

أولاً: مفهوم الظروف الطارئة في القانون:

إن نظرية الظروف الطارئة "تطرأ بعد إبرام العقد وأثناء تنفيذه ظروف وحوادث عامة استثنائية غير متوقعة ولا يمكن دفعها، ويكون من شأن هذه الظروف أو الحوادث أن تجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً ومن شأنه أن يصيب المدين بخسائر فادحة، ومثل هذه الحوادث لا تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً". (د.العجمي، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م، صفحة ٢١٢).

وعرفها البعض: " بأنها حادث لاحق على تكوين العقد وخارج عن إرادة المتعاقدين وغير متوقع الحصول، ينجم عنه اختلال في التوازن بين المنافع المتبادلة في العقود الممتدة، أو التي يتراخى تنفيذها إلى المستقبل بحيث إن تنفيذ العقد كما هو يرهق المدين إرهاقاً شديداً". (الغامدي، ٢٠٢٠م، صفحة ١٢). وعليه فإن الظروف الطارئة طبقاً لتعريفات السابقة هي كل ما يؤثر على تنفيذ العقد حتى تجعله مرهقاً بالنسبة للطرفين لكن ممكن التنفيذ. وبناء على ذلك لابد من توافر شروط لتطبيق نظرية الظروف الطارئة وهي على النحو التالي:

1- أن تكون هذه الظروف الطارئة من قبيل الحوادث الاستثنائية العامة التي لم يكن بالإمكان توقعها والتي لا يستطيع الطرفين دفعها.
2- أن تكون خارج إرادة أي طرف من المتعاقدين.
3- أن الظرف الطارئ قد يكون جسيماً ومرهقاً عند تنفيذ الالتزام للطرفين ولكن ليس مستحيلاً.

ثانياً: مفهوم القوة القاهرة في القانون:

عرفها اتجاه في القانون المدني بأنها: " أمر غير متوقع حصوله وغير ممكن تلافيه، يجبر الشخص على الإخلال بالالتزام". (مرقس، ١٩٧١، صفحة ٤٩١)

ومن أمثلتها" الكوارث الطبيعية من زلازل، براكين، فيضانات، والاضرابات غير المتوقعة، والأزمات الاقتصادية، وأوبئة". (الغامدي، ٢٠٢٠م، صفحة ١٦)

ولتطبيق نظرية القوة القاهرة لابد أن يتوفر عدة الشروط هامة ومنها:

1- "من حيث الأصل: عدم إمكانية توقع القوة القاهرة، فإذا أمكن توقعها لم تكن قوة قاهرة حتى لو استحال دفعها". (الغامدي، ٢٠٢٠م، صفحة ١٦).
2- من حيث النتيجة: لا يمكن دفع ما يقع عن القوة القاهرة من ضرر، فإذا أمكن دفعه لم يكن قوة قاهرة.
3- من حيث الإمكانية: "عدم إمكانية تجنُّب آثار العائق بشكل معقول، أو التغلب عليه.

لابد بالإضافة إلى ذلك ألا يكون بمقدور الطرف المتعاقد تجنُّب آثار العائق أو التغلُّب على عوائقه. وهو يكون كذلك إذا تجاوز العائق المكوّن للقوة القاهرة من حيث آثاره القدرة الطبيعية للشخص العادي". (د.مخلوف، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، صفحة ٤١٩).

ثالثاً: مفهوم الجوائح في الفقه الإسلامي:

عرفها اتجاه في الفقه بأنها: "كل ما لا يستطاع دفعه أو الاحتراس منه أو تضمينه مما يتلف المبيع أو يعيبه قبل تمام القبض". (د.المطيرات، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، صفحة ١٧).

الفرع الثاني: التكييف القانوني لجائحة كورونا (كوفيد-19) بين الظروف الطارئة والقوة القاهرة

بعد توضيح مفاهيم الظروف الطارئة والقوة القاهرة والشروط الأساسية لكل منهما، والتعرف على مفهوم الجوائح بشكل عام. يتبادر إلى الأذهان سؤال هام! هل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعتبر من قبيل الظروف الطارئة أم القوة القاهرة؟ هذا ما نسعى للإجابة عنه في الآتي.

"أعلنت منظمة الصحة العالمية الأربعاء (11، مارس،2020م) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بأن فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض (كوفيد-19) والذي يتفشى في مختلف أرجاء المعمورة، أصبح وباءً عالمياً". (أخبار DW العربية، ٢٠٢٠).

وبناء على تصريحاتها بأن هذه الجائحة صُنفت وباءً عالميا، فإنه نتج عنها تبعات وآثار طالت جميع نواحي الحياة، من أهمها اقتصاد الدول، التجارة الداخلية، والتجارة الدولية، وقد توصلت الآثار إلى الشركات التجارية.

وقد بينت اتفاقية فيينا " لعام 1980 بشأن عقود البيع الدولي للبضائع هذا الأثر للقوة القاهرة، فنصت الفقرة الأولى من المادة (79) على أنه: "لا يُسأل أحدُ الطرفين عن عدم تنفيذ أي من التزاماته إذا ثبت أن عدم التنفيذ كان بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته، وأنه لم يكن من المتوقع بصورة معقولة أن يأخذ العائق في الاعتبار وقت انعقاد العقد، أو أن يكون بإمكانه تجنبه أو تجنب عواقبه، أو التغلب عليه أو على عواقبه". (د.مخلوف، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، صفحة ٤٢٢).

وقد ذكر د. أحمد " أن المدين الذي لم يتمكن بسبب جائحة كورونا (العائق) من تنفيذ التزاماته لا تترتب مسؤوليته القانونية بشرط أن يُبرهن على أنها كانت السبب الوحيد لعدم التنفيذ؛ أي بُثبت توافر علاقة سببية بين جائحة كورونا وعدم تنفيذه لالتزاماته التعاقدية". (د.مخلوف، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، صفحة ٤٢٢).

وبعد أن تعرفنا على الظروف الطارئة يمكن القول إنه قد يؤثر على التوازن العقدي فيصبح تنفيذ الالتزام مرهقاً ولكن ممكن التنفيذ خلافاً عن القوة القاهرة ففي القوة القاهرة يصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً وخارج عن إرادة المتعاقدين.

نستخلص من ذلك أن جائحة كورونا قد أثرت على الأفراد والشركات والقطاع الخاص عند تعاقدها، وأصبح العديد منها يواجه مشقة عقدية بالوفاء بالتزاماته وعليه فقد تُحملها أعباء مالية وخسائر بسبب الاخلال بتوازن العقد، فإذا أثرت جائحة كورونا على الالتزام وأصبح هذا الالتزام مستحيل التنفيذ فإننا نكون أمام تطبيق أحكام القوة القاهرة، وإذا لم تؤثر بشكل يستحيل معه تنفيذ الالتزام وكان تنفيذه مرهقا وشاقاً ولكنه ممكناً نكون بصدد تطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة.

المطلب الثاني: جائحة كورونا وتأثيرها على الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

إن جائحة كورونا تسببت في أكبر الأزمات على مستوى العالم لكن أظهرت" مدى المهارات القيادية لحكومات دول العالم وقدرتها الاقتصادية في التصدي لانتشار الوباء، وتحقيق الأمن الصحي، والأمن الغذائي، ودعم منشآت الاعمال، وفي الوقت الذي كشفت أزمة كوفيد-19 مواطن ضعف اقتصادية لكبار الدول المتقدمة، إلا أنها لم تؤثر

على اقتصاد المملكة العربية السعودية لتحقيق الحماية الصحية، وتوفير الامدادات، وحماية الوظائف لمواطنيها، ودعم القطاع الخاص". (تقرير، ٢٠٢٠، صفحة ١٦).

الفرع الأول: دور المملكة العربية السعودية في مواجهة تأثير جائحة كورونا على القطاع الخاص

أولاً: جهود المملكة في مواجهة جائحة كورونا على القطاع الخاص:

إن المملكة العربية السعودية من "أوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة الجائحة، والتخفيف من آثارها الاقتصادية، ووضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها، إضافة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية من الأزمة على القطاع الخاص، لذلك جاءت تدابيرها المالية مترجمة لهذه الأولويات فخصصت بصورة متوازنة نسبة 3.06% من ناتجها المحلي الإجمالي لفئة تأجيل المتحصلات، المشتملة على تأجيل سداد الضرائب والرسوم الحكومية وفواتير الخدمات بهدف دعم القطاع الخاص بما فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما اهتمت أيضا بدعم سيولة هذه المنشآت عن طريق تخصيص نسبة1.8% من الناتج لفئة تدابير "التوسع في الإقراض"، وبذلك أوضحت المملكة قوة اقتصادها وسلامته وقدرته على توفير السيولة النقدية، وتحمل أعباء تأجيل إيراداته السيادية في مواجهة الازمات الكبرى." (تقرير، ٢٠٢٠، صفحة ٢١).

ثانياً: التحديات التي واجهت القطاع الخاص السعودي خلال الأزمة:

"تعتبر التحديات التي واجهها القطاع الخاص أثناء انتشار الجائحة تحديات غير مسبوقة على الإطلاق، لقد كان للقرارات الوقائية والإجراءات الاحترازية بالغ الأثر على نشاط القطاع الخاص في معظم الأنشطة الاقتصادية، حيث تشير التقديرات إلى وجود خسائر على مستوى العالم تقدر بنحو (٤) تريليون دولار تقريباً من إجمالي الناتج العالمي والذي يقدر بـ(88) تريليون دولار". (تقرير، ٢٠٢٠، صفحة ٢٥).

ومن أبرز التحديات التي واجهها القطاع الخاص السعودي خلال الجائحة هي في الآتي:

1- "ارتباك المنشآت وتعطيل وتعليق الأعمال بسبب حظر التجوال وقد أثر ذلك بشكل قوي على اقتصاد الأسواق". (تقرير، ٢٠٢٠، صفحة ٢٦).
2- "ضعف السيولة والتدفقات النقدية: جراء توقف العمل والإنتاج والمبيعات، وهو ما ترتب عليه تضاعف الالتزامات المالية على منشآت القطاع الخاص. ولمواجهة ذلك تم إطلاق بعض الحزم الاقتصادية لدعم السيولة والحفاظ على التدفقات النقدية لمنشآت القطاع الخاص، منها: مبادرات مؤسسة النقد العربي السعودي «برنامج تأجيل الدفعات للمنشآت متناهية الصغر الخاص بتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة 6 أشهر، وتوفير الاحتياجات التمويلية مثل القروض الميسرة»، ومبادرة هيئة الزكاة والدخل «تأجيل توريد ضريبة القيمة المضافة لمدة 3 أشهر، والإعفاء من الغرامات إن وجدت» ومبادرة وزارة التجارة «تأجيل دفع الإيجارات لمدة 6 أشهر، وتأجيل دفع رسوم تجديد السجل التجاري لمدة 3 أشهر».
3- عدم الاستعداد الجيد لدى الكثير من المنشآت لمفهوم العمل عن بعد". (تقرير، ٢٠٢٠، صفحة ٢٧).
4- عدم استعداد الشركات والمنشآت التجارية على مواجهة الجوائح وإدارة الأزمات.

وعلاوة على ذلك لقد دشن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برنامج «شريك» لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المخصص للشركات المحلية في عام 2021م، بهدف تطوير الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، لتسريع تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة مرونة الاقتصاد ودعم الازدهار والنمو المستدام، ولا يعد البرنامج

استجابة مباشرة للآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا، بل يُعد إطلاقه خطوة أخرى للمملكة تمهيد الطريق نحو اقتصاد وطني مرن ومتنوع، ولقد صمم برنامج «شريك» لدعم ثلاث ركائز أساسية: التعاون المالي والنقدي، التعاون التشغيلي والتنظيمي، استثمار الأصول تحقيقاً لرؤية 2030م. (الأنباء، ٢٠٢١م).

وترى الباحثة أن المملكة العربية السعودية تُعتبر من أقل الدول تأثيراً بالجائحة حيث أنها بادرت إلى دعم القطاع الخاص للمحافظة على الاستدامة والازدهار، كما أن برنامج «شريك» الذي دشنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظة الله- يعتبر قفزه لتقوية الشركات التجارية ولتحقيق أهداف مشتركه بين القطاعين العام والخاص، وعلى ذلك فإن عدم تطبيق الحوكمة داخل الشركات سينعكس بصورة سلبية عليها، وقد أشار الدكتور عدلي الحماد إلى أن أزمة كورونا خسائرها الاقتصادية متلاحقة مما يستوجب على الشركات التجارية إعادة وضع استراتيجياتها مع التركيز لإعداد خطط إنقاذ لمواجهة الأزمات التنظيمية وتنفيذها بأفضل شكل ممكن، لافتاً إلى أن للحوكمة انعكاسات إيجابية في التقليل من آثار الجائحة، حيث أنها نظام أشمل من نظام الشركات، وأن مستشار الحوكمة هو الذي يضمن تحقيق انعكاسات مبادئ الحوكمة على الشركات ونشاطها، علاوة على ذلك فإن كافة الشركات التجارية تواجه عوامل تأثير ومخاطر داخلية وخارجية، وهنا تأتي قدرة إدارة الشركة على التنبؤ والاستعداد للتغيرات المحتملة، وقد أوضح الدكتور الحماد إلى وجود الكثير من الأسباب التي تؤثر على قدرة مجلس الإدارة باتخاذ القرارات، كالأزمات العالمية غير المسبوقة (أزمة كورونا)، وعدم معرفة حجم الأضرار الفعلية، وغياب الاستعداد المالي وخطط للطوارئ، وسلاسل إمداد معطلة، وغياب المعلومات الدقيقة عن مدة هذه الأزمات وغير ذلك (الحماد، ٢٠٢٠م).

وعلى ذلك إن أزمة كورونا قد تسببت بخسائر للشركات المتبنية لمبادئ الحوكمة ولكنها لم تطبقها بشكل فعال وقد اثبتت أن الشركات التي لديها نظم حوكمة فعالة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها". (السيد، ٢٠٢٠م).

الفرع الثاني: مدى قدرة حوكمة الشركات على مواجهة جائحة كورونا

فقد أصدر مجلس هيئة السوق المالية السعودي قراراً بالموافقة على إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة لمدة عام تبدأ من نهاية شهر يونيو 2020م، وتأتي هذه الخطوة دعما من هيئة السوق المالية في تخفيف الآثار الاقتصادية الناشئة من جائحة كورونا، وسعياً لتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية للمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي وكافة المشاركين فيه." (هيئة السوق السعودية تعفي الشركات المدرجة من الرسوم، ٢٠٢٠م).

أهم الجوانب التي يجب تسليط الضوء عليها في مجال حوكمة الشركات في ظل الأزمات، "لعل من أبرزها ما يلي:

1- تعزيز دور وأدوات الإفصاح والشفافية لبث الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح.
2- تطوير عملية الإفصاح بشكل مستمر.
3- مراجعة استراتيجيات وخطط استمرارية الأعمال والطوارئ وإدارة الكوارث.
4- الحد من التكاليف ومواجهة المخاطر المتعددة كمخاطر السيولة والبحث عن حلول وبدائل تمويلية، ومراجعة سياسات الرواتب والمكافآت في ظل الجائحة.
5- تعزيز الهياكل الإدارية للشركات؛ لتحقيق التنوع المطلوب لمواكبة الاحتياجات الجديدة الناتجة عن الأزمة، ومواجهة التحديات المتصلة بتغير بيئة العمل وما يصاحبها من تكاليف لتوفير البنى التحتية اللازمة لتطبيقها،

كالعمل عن بعد، واتباع نظام التصويت عن بعد في اجتماعات الجمعية العامة الذي أصبح حاجة أساسية للشركات" (الحوكمة وأزمة كورونا، ٢٠٢١م).

الفرع الثالث: حوكمة الشركات التجارية والحد من الفساد الإداري والمالي في ظل جائحة كورونا

أولا: تعريف الفساد الإداري والمالي:

يعرف بأنه: "«عبارة عن الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية»". (بوسلمة، ٢٠٠٨م، صفحة ١٨٠).

ثانياً: دور حوكمة الشركات التجارية في الحد من الفساد الإداري والمالي داخل الشركات التجارية:

إن عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات ينتج آثاراً سلبية عديدة من أبرزها ما يلي:

- "يمكّن الموظف من اختلاس أموال الشركة على حساب المساهمين وأصحاب المصالح.
- عزوف المستثمرين عن القيام بعمليات الاستثمار داخل الشركة؛ لأن المستثمر أصبح يطلب إثباتا أن الشركة تدار وفق ممارسات سليمة للحوكمة تمنع الفساد فيها.
- تصبح الشركات التي تضعف فيها الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق الفضائح والأزمات المالية، بحيث يحدد مستوى الحوكمة مصير الشركات ومصير الاقتصاديات ككل في عصر العولمة." (بوسلمة، ٢٠٠٨م، صفحة ١٨١).

أن تطبيق قواعد الحوكمة يقيد السلبيات السالفة الذكر؛ لأنها قادرة على فرض الرقابة داخل الشركات التجارية وخارجها وكبح الفساد الإداري والمالي، وتساهم في تحقيق أهداف الشركات بنزاهة من خلال الإجراءات التالية:

- "وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة وإيجاد آلية لتحقيقها.
- توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نطاق السلطة والمسؤولية.
- وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، ونظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظلم أنظمة وقوانين تنظيمية.
- الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وتأثير هذه السياسات على النتائج.
- وجود نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يُلتزم بها." (بوسلمة، ٢٠٠٨م، صفحة ١٨٢).

ثالثاً: أهم المعايير المهنية والأخلاقية لتحسين الأداء داخل الشركات التجارية للحد من الفساد

1- "بعث روح العلانية والوضوح لأنها تشيع الاطمئنان والثقة.
2- عمل دورات إدارية لرؤساء الأقسام، وتدريبهم على أخذ القرار بطريقة علمية معاصرة.
3- اطلاع وإشراك الإداريين على كيفية اتخاذ القرار.
4- السماح بالنقد البناء لتحسين الأداء في العمل.
5- إنشاء شبكة إعلامية لبيان أخبار الشركة وموظفيها". (الصيفي، يناير ٢٠١٣م، صفحة ٦٢).

وترى الباحثة أن الحوكمة تساعد في توضيح الصلاحيات بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية والإدارة التنفيذية، كما أنها تنهي النزاعات التي تنشأ داخل الشركات التجارية أو النزاعات التي تنشأ بين المساهمين ومجلس الإدارة، أو تعارض المصالح.

نستخلص مما سبق أن الحوكمة تنظم الأدوار القيادية داخل الشركات التجارية وتقوم بتوزيع المسؤوليات بشكل مناسب وملائم وكذلك تنظم الأدوار الرقابية داخل الشركات التجارية وخارجها؛ للمحافظة على استدامة الشركات التجارية وتسعى بها إلى تحقيق أهدافها المنصوص عليها في نظامها الأساس. وعلاوة على ذلك فإن من أهم فوائد الحوكمة داخل الشركات هو فصل الملكية عن الإدارة واستقطاب أعضاء ذو كفاءة عالية إلى مجلس الإدارة؛ لتمكنهم على إدارة الشركة وتحقيق أهدافها. ويمكن القول بأنه كل ما ازداد مؤشر الحوكمة داخل الشركات كل ما ازدادت إمكانية نجاح الشركات وبالتالي ترتفع القوائم المالية وتقِل فرص المخاطر التي تواجهها، وتُنهي الفساد الإداري والمالي بشتى صوره، ومن أهم تأثيرات الحوكمة القدرة على مواجهة جائحة كورونا(كوفيد-19)؛ لأن هذه الجوائح تعرض الشركات التجارية إلى المخاطر وتسبب انهيارها وتضعف قدرتها على الاستمرارية في السوق، فإن الحوكمة تتصدى لمثل هذه الأزمات.

الخاتمة.

الحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا لإكمال هذه الدراسة ونسأل الله العلي القدير أن ينفعنا بما علمنا، وأن يزيدنا علماً، توصلت في نهاية البحث إلى أن حوكمة الشركات التجارية مطلباً أساسياً في الوقت الراهن لقدرتها الفعّالة على مواجهة الأزمات بشتى صورها وتغلبها على جائحة كورونا (كوفيد-19)، كما أنها تتصدى بشكل مباشر لكبح جماح الفساد الإداري والمالي داخل الشركات التجارية وخارجها، ولكن للاستفادة القصوى من مبادئ الحوكمة لابد من وضع آليات قانونية واضحة الخطى للعمل بها داخل الشركات التجارية وتفعيل آليات الرقابة الخارجية من قِبل الجهات المختصة، للمحافظة على استدامة الشركات التجارية وتحقيق أهدافها، ولجذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي يزدهر الوطن بازدهار شركاته التجارية واقتصاده، فقد توصلت في نهاية البحث إلى عدة نتائج وتوصيات آمل أن تكون محط اهتمام العاملين والخبراء في مجال حوكمة الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.

خلاصة بأهم النتائج:

1- أن حوكمة الشركات التجارية تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.
2- إن حوكمة الشركات التجارية تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح والمساهمين والمستثمرين.
3- يؤدي الالتزام بآليات الحوكمة ومبادئها داخل الشركات التجارية إلى الحد من التلاعب في القوائم المالية.
4- تساهم حوكمة الشركات التجارية في استقطاب الاستثمارات الخارجية.
5- إن الازمات المالية العالمية ساعدت الدول على سن التشريعات والقوانين التي حثت على تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات التجارية.
6- لا يوجد نظام لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بل أصدرت هيئة السوق المالية السعودية لائحة للشركات المدرجة في السوق.
7- أن هيئة السوق المالية منوطة بالسلطات الثلاثة وهي السلطة التشريعية والسلطة الرقابية والسلطة التنفيذية.

8- أن التكييف القانوني لجائحة كورونا قد يكون قوة قاهرة إذا كان تنفيذ الالتزام مستحيلاً، أما إذا لم يكن تنفيذ الالتزام مستحيلاً ولكنه مرهقاً وشاقاً فتكيف الجائحة على أنها ظرف طارئ.

9- أن الحوكمة تتصدى للجوائح والأزمات التي تتعرض لها الشركات التجارية، بمعنى أن الشركات التجارية المطبقة لمبادئ الحوكمة هي الاقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها.

10- أن المملكة العربية السعودية أثبتت قدرتها على مواجهة جائحة كورونا، حيث أنها دعمت القطاع الخاص وسهلت الإجراءات للمحافظة على استمراريته.

11- إن إفصاح الشركات التجارية في تعاملاتها وشفافية معلوماتها قد يقوي قدرتها التنافسية وجذب الاستثمار إليها؛ مما يؤدي إلى زيادة الأسهم بها وبالتالي إلى ازدهارها وتطورها.

التوصيات والمقترحات.

1- استحداث نظام لحوكمة الشركات التجارية بحيث تكون مواد النظام ملزمة لجميع الشركات التجارية وليس فقط المدرجة بسوق المالية.

2- إن السوق التجارية في المملكة العربية السعودية متنوع ومتعدد وتبعاً لذلك يجب إنشاء محاكم تجارية مختصة بنظر قضايا الشركات التجارية.

3- ينبغي فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في هيئة السوق المالية؛ حتى يتسنى لسلطات ممارسة أعمالها بنزاهة وحَيِدة.

4- يجب تنظيم قواعد الحوكمة بشكل ملزم للشركات التجارية في المملكة العربية السعودية.

5- ينبغي إنشاء جهات رقابية مستقلة عن هيئة السوق المالية تمارس اعمال الرقابة المختلفة للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال والفساد الإداري والمالي ومحاربتها، لضمان عدم وجود التغاضي عن الكبوات التي تزاولها بعض الشركات التجارية من خلال الملاك أو أعضاء مجلس الإدارة.

6- وضع عقوبات صارمة على الشركات المخالفة لنظام الحوكمة.

7- ينبغي أن تضع الدول القوانين والتشريعات التي تحث على التطبيق الصحيح والصارم لمبادئ حوكمة الشركات بما يضمن فصل الملكية عن الإدارة، والاجتهاد في تحقيق أهدافها وضمانة استمراريتها.

8- لابد من إنشاء نظام ينظم المعايير الأخلاقية للحد من الفساد الإداري والمالي.

قائمة المراجع.

- إبراهيم صبري الارناؤوط. (2019م). مدى إلزامية لائحة حوكمة الشركات السعودية (دراسة مقارنة). مركز النشر والترجمة جامعة المجمعة.
- إحسان صالح المعتاز، وعفاف سالم بصفر. (1430هـ). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات. المنهل.
- أحمد صالح مخلوف. (1442هـ- 2021م). الآثار القانونية لجائحة كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ عقود التجارة الدولية. الإدارة العامة بالرياض. المجلد الواحد والستون.
- أحمد محمد العجمي. (1442هـ- 2020م). الوجيز في العقود الإدارية في النظام السعودي. معهد الإدارة العامة- الرياض: دار الإجاد.
- أخبار DW العربية. (11/ 3/2020م). منظمة الصحة العالمية تعلن فيروس كورونا وباء عالمياً.
- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية. (2008م). صندوق النقد العربي.

- حسام الدين الصيفي. (يناير 2013م). مشكلة الفساد الإداري والسياسي وسبل الوقاية منه من المنظور الإسلامي. المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية. الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- حسين عبده الماحي. (2009م). حوكمة الشركات وقاية من الإفلاس. جامعة المنصورة.
- حكيمة بوسلمة. (2008م). دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح، العدد الرابع.
- الحوكمة وأزمة كورونا. (مارس، 2021م). هيئة أسواق المال بدولة الكويت.
- خليل سليمان أبو سليم. (2010م). أثر الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من حدوث الأزمة المالية العالمية. المنهل.
- سامي محمد أحمد غنيمي. (2013م). مدى إيجابية الازمة المالية في تفعيل حوكمة الشركات في منضمات الاعمال دراسة تحليلية. المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة.
- سليمان مرقس. (1971). المسؤولية المدنية في تقنينات البلاد العربية. القاهرة.
- شريف سامي. (26 7، 2016م). الدليل المصري لحوكمة الشركات. العدد الثالث.
- الصالحين محمد العيش. (2016). حوكمة الشركات بين القانون واللائحة. المجلة الدولية للقانون. كلية الحقوق جامعة بنغاري ليبيا.
- عادل مبارك د.المطيرات. (١٤٢٢هـ- 2001م). أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة. جامعة القاهرة.
- عباس حميد التميمي. (١٤٣٣هـ). آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة. المنهل.
- عدلي الحماد. (17، 5، 2020م). الحوكمة دور إيجابي وفعال في تقليل آثار جائحة كورونا على الشركات العائلية. لقاء نظمته غرفة الشرقية افتراضياً.
- فيصل النفيعي. (15 11، 2020م). برنامج تدريبي بعنوان حوكمة الشركات. غير منشور.
- كلمة الاقتصاد. (20 2، 2017م). لائحة حوكمة الشركات.. ما الجديد؟ تم الاسترداد من جريدة العرب الاقتصادية الدولية.
- محمد بن عبد الله آل عبد العزيز الغامدي. (2020م). السوابق القضائية في وضع الجوائح والقوة القاهرة. ندوة البركة الأربعون للاقتصاد الإسلامي.
- محمد بن فهد السبيعي. (2019م). التنفيذ القضائي لأحكام جرائم الشركات في القانون السعودي. المركز القومي للبحوث غزة.
- مركز أبو ظبي للحوكمة. (١٤٣٩هـ). أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم. غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي.
- هاشم السيد. (2 6، 2020م). كورونا والحوكمة في الشركات المساهمة. مجلة الراية.
- هيئة السوق السعودية تعفي الشركات المدرجة من الرسوم. (1 7، 2020م). العربية.نت
- هيئة السوق المالية السعودي. (2021). لائحة حوكمة الشركات.